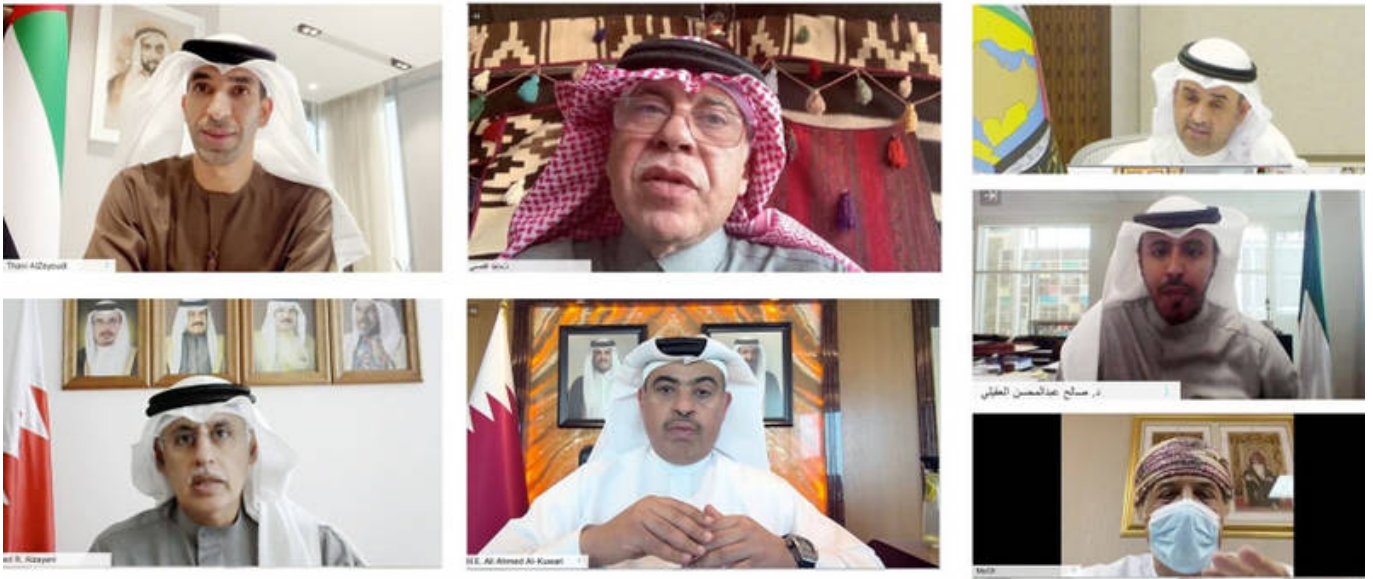


الإمارات تؤكد دعم التكامل الاقتصادي الخليجي في المجالات الحيوية



«أبوظبي:» الخليج

أكد الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، حرص دولة الإمارات، انطلاقاً من رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة، على دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك في مختلف الملفات الاقتصادية ذات الأولوية، ورفع مستوى التعاون والتنسيق وفق عدد من الآليات الكفيلة بتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري والاستثماري الخليجي بصورة مستدامة.

جاء ذلك خلال مشاركته ممثلاً لدولة الإمارات، في الاجتماع الاستثنائي للجنة التعاون التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمشاركة وزراء التجارة في دول المجلس، بحضور الدكتور نايف الجحرف الأمين العام للمجلس، والذي عقد عبر المنصات الافتراضية بهدف مناقشة سبل وآليات تنفيذ قرارات «قمة السلطان قابوس والشيخ صباح» التي انعقدت مؤخراً في العلا في المملكة العربية السعودية، والمتعلقة بوضع آليات للعمل المشترك بين دول المجلس خلال المرحلة المقبلة في ثلاثة محاور رئيسية، شملت اعتماد النظام المعدل لحماية المستهلك، واعتماد النظام المعدل لبراءات الاختراع، والاستمرار في دعم وتشجيع المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف الزيودي: «شهد الاجتماع الأخير لقادة دول مجلس التعاون في قمة العلا، إصدار مجموعة من القرارات والتوصيات الرامية لتعزيز التعاون والتكامل الخليجي في العديد من المجالات والقطاعات ذات الأولوية بالنسبة إلى دول المجلس، لا سيما المجالات المتعلقة بمنظومة حماية المستهلك والقانون الجديد في هذا الإطار، وتطوير بيئة الملكية الفكرية الخليجية، من خلال تعديلات قانون براءات الاختراع الموحد، ووضع أطر واضحة للتعاون في دعم ريادة الأعمال على المستوى الخليجي، وتشجيع أنشطة الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في دول المجلس». وأكد الزيودي أن هذه المحاور المهمة التي ناقشتها اللجنة من شأنها خلق مسارات جديدة للشراكة والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس، ودعم خططها واستراتيجياتها للتحويل نحو اقتصادات متنوعة ومستدامة قائمة على المعرفة والابتكار والإنتاجية العالية، وفي هذا الإطار أكد الزيودي «حرص دولة الإمارات على ترجمة الرؤى المشتركة لقادة دول المجلس، ودعم أطر العمل الخليجي المشترك في تنفيذ قرارات القمة، لما لها من أثر إيجابي على المشهد الاقتصادي، فضلاً عن أهمية العمل المشترك لتعزيز فائدتها على قطاعات الأعمال الخليجية». وتفصيلاً، وفي ما يخص النظام الخليجي المعدل لحماية المستهلك، بحثت اللجنة وضع آليات مشتركة لإصدار الأدوات التشريعية الداخلية لإنفاذ النظام وتكليف لجنة متخصصة لإعداد لائحته التنفيذية، كما أوصت اللجنة بتشكيل الفرق واللجان القانونية والفنية الخاصة بقانون براءات الاختراع الخليجي المعدل، وأخيراً تطرق اجتماع اللجنة إلى سبل تطوير مبادرات رواد الأعمال والاقتصاد المعرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون، وتنويع فرص الأنشطة والمشاريع التجارية والاستثمارية التي تخدم نمو وتنافسية هذا القطاع.